الأهرام

المصدر :

التاريخ :

لماذا الربط بين الاتفاق وتبـــــادل الاعتراف؟

■ مصطفى الحسينى ■

حسب الأنباء الواردة من واشنطن ، يتوقع المسئولون الأمريكيون، أن يوقع الفلسطينيون والاسرائيليون فى العاصمة الأمريكية يوم الاثنين المقبل ـ ١٣ من الشهر الجارى ـ الاتفاق الذى اصبح معروفا باسم «خطة غزة واريحا أولا».

ورغم أن هذا التاريخ المقترح للتوقيع قد صدر من مسئولين امريكيين يفترض انهم يعرفون، فليس مؤكدا ان يتحقق التوقيع فى هذا التاريخ، ليس لان فى الاتفاق ذاته مسائل لم تحل بعد وقد يستغرق حلها وقتا اطول من هذا، وإنما لان اسئلة مهمة تتعلق بهذا التوقيع لم تتضح أجوبتها بعد.

ويمكن تلخيص هذه الاسئلة ــ أو اجمالها ــ فى سؤال واحد هو: من الذى سيوقع، وباى صفة.

فمن ناحية، نجد الاسرائيليين، على لسان وزير الخارجية شيمون بيريز ونائبه الذى يباشر المفاوضات يوسى بيلين، يقولون انه لايوجد ربط بين التوقيع على الاتفاق، وتبادل الاعتراف القانونى المتزامن بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أى ان التوقيع على الاتفاق يمكن أن يسبق الاعتراف المتبادل الذى اصبح مقررا.

لكننا، من ناحية أخرى، نسمع الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات، متحدثا باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة، يقول إن الاعتراف المتبادل يجب ان يسبق التوقيع على الاتفاق.

وقد يكون من اسباب هذا الربط الزمنى لدى عرفات اسباب اجرائية ووقتية عبر عنها تصريح رئيس الفريق الفلسطينى فى مفاوضات واشنطن الثنائية بأن الوفد لن يوقع على الاتفاق «لانه لم يتفاوض عليه»، إنما يمكن استشفاف اسباب اخرى لموقف عرفات، الذى يرى ان المكسب الحقيقى الذى يحصل عليه الفلسطينيون من هذا الاتفاق هو الاعتراف الاسرائيلى بالمنظمة.

فهذا الاعتراف، بما يعنيه من اعتراف اسرائيلى بما لم تكن الدولة اليهودية تريد الاعتراف به، أى أغلبية الشعب الفلسطينى التى تعيش خارج الاراضى الفلسطينية، وبالصفة الرئيسية التى تلتصق بمنظمة التحرير الفلسطينية، أى كونها «الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى» هو الذى تقدم المبرر التاريخى لاتفاق يبدو فى نظر العديد من الفلسطينيين، أفرادا ومنظمات مشحونا بتنازلات فلسطينية كبيرة، لم تكن فى نظر هؤلاء متوقعة ولا واردة.

تضاف الى هذا العامل الجوهرى، عوامل اخرى، يتعلق بعضها بما هو مقرر ان يعقب الاتفاق والبدء بتنفيذه من مفاوضات من المقرر ان تتواصل لمدة قد تصل الى سنوات خمس، كما يتعلق بعضها بتنفيذ بعض ما يتضمنه الاتفاق.

ما يتعلق بالمفاوضات اللاحقة هو تحديد من الذى سوف يتفاوض؟ هل هم ممثلو السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب تحديد وثائق مدريد، التى استجابت فى هذا الشأن لشروط إسرائيلية؟ أم هى سلطة الحكم الذاتى الانتقالى، التى قد لاتجرى الانتخابات لاقامتها قبل مضى اشهر تسعة على بدء تنفيذ الاتفاق المعروض؟ وبغض النظر عن ان هذه السلطة الانتقالية ستقوم بالانتخاب، فما هى الصلة بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، هل ستكون هذه هى سلطة المنظمة «الممثل الشرعى الوحيد؟»، أم ستكون سلطة تتحدث باسم «السكان» وليس باسم الشعب الفلسطينى ككيان سياسى وبشرى موحد ومتكامل؟ ثم، فيما بين البدء فى تنفيذ الاتفاق المعروض ومابين اجراء هذه الانتخابات واقامة السلطة الانتقالية على اساسها، يقدر مشروع الاتفاق، انه بينما تقوم فى غزة واريحا «سلطة حكم ذاتى كامل» أى تحل محل الادارتين الاسرائيليتين المدنية والعسكرية جميعا، يجرى فى بقية أراضى الضفة نقل تدريجى لوظائف السلطة المدنية الاسرائيلية، وتجرى فى الوقت ذاته مفاوضات لتطوير هذا المستوى باتجاه «الحكم الذاتى الكامل» على غرار غزة وأريحا. لكن الاتفاق لايوضح الى من سوف تنتقل هذه الوظائف المدنية؟ ومع من ستتفاوض اسرائيل على توسيعها وتطويرها وتعميقها؟

اما العوامل التى تتصل بتنفيذ هذا الاتفاق، فلعل أول ما يرد الى الذهن منها هو ما يتعلق بقوة الشرطة الفلسطينية التى ستحمل مسئولية حفظ الأمن والنظام فى «غزة وأريحا أولا».

فالمصادر الفلسطينية تقول ان هذه القوة أو قسما كبيرا منها «ستدخل» الى غزة وأريحا فور توقيع الاتفاق، وتقول هذه المصادر ان بضعة آلاف من قوات جيش التحرير الفلسطينى الموجودة فى مصر ــ لواء عين جالوت ـ سينتدبون الى هذه المهمة الى جانب قوات فلسطينية أخرى موجودة فى اليمن، ويقول فيصل الحسينى: إن تعداد هذه القوة سيبلغ عشرين الفا سيأتى نصفهم من الخارج، وانه يجرى إحصاء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

للفلسطينيين فى لبنان لتحديد أعداد «النازحين» أى الذين أخرجوا من الأراضي الفلسطينية منذ حرب ١٩٦٧، وان بعضهم سينضم الى هذه القوة الفلسطينية.

وغنى عن القول ان هؤلاء جميعا يعتبرون ضمن قوات منظمة التحرير الفلسطينية، فإذا تحقق توقيع الاتفاق قبل الاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل والمنظمة، فبأى صفة سيدخل هؤلاء؟

هل للمراقب ان يشتبه فى أن تعجل اسرائيل وواشنطن توقيع الاتفاق قبل تبادل الاعتراف، يعنى محاولة منهما لإجهاض مسألة الاعتراف، أو على الأقل لإعادة التفاوض على شروط هذا الاعتراف؟

هل هى محاولة لعرقلة التوقيع ذاته، مادام الوفد المفاوض ـ حسب قول رئيسه لن يوقع الاتفاق «لانه لم يتفاوض عليه»، وان المنظمة لا تستطيع التوقيع لأن اسرائيل لم تعترف بها بعد؟

أم هل هى محاولة لتنشيط الخلاف بين «الداخل» و«الخارج» فى الصف الفلسطينى؟

هذه العوامل والأسئلة جميعا مؤشرات على حيوية الربط الزمنى والموضوعى بين توقيع الاتفاق، وبين مسألة اعتراف اسرائيل بالمنظمة الفلسطينية، أو الاعتراف المتبادل والمتزامن الذى يجرى الحديث عنه.

فما هى العقبة أو العقبات التى تقف دونه.

هذه العقبة تتلخص فى الشرط الاسرائيلى، ان تقوم منظمة التحرير بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى بحيث يحذف منه كل ما تعتبره اسرائيل دعوة الى إنهاء وجودها.

وعلى خلاف ما هو شائع فى وسائل الاعلام، من المسألة تتلخص فى «حذف سطرين» من هذا الميثاق، فإن الأمر فى الحقيقة يعنى إعادة صياغة شاملة للميثاق.

فما يقوم عليه الميثاق، وفى مواده الموضوعية جميعا، هو الفكرة الفلسطينية والعربية التى سادت طويلا، حول عدم شرعية وجود اسرائيل، وتوجد هذه الفكرة صراحة أو ضمنا، وصراحة أكثر منها ضمنا، فى عدد كبير من مواد الميثاق، ان لم يكن فى معظمها.

كما ينص الميثاق المكون من ٣٣ مادة، فى مادته الأخيرة على انه «لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثى أعضاء المجلس الوطنى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى جلسة خاصة يدعى اليها من أجل هذا الغرض».

وهذا هو موقع المشكلة أو العقبة الرئيسية فى طريق الاستجابة الفلسطينية للشرط الاسرائيلى.

وقد لا تكون العقبة فى أن مسألة التعديل على هذا النحو قد لا تقنع الأغلبية الخاصة المطلوبة، انما قد تكون اما العقبة المؤكدة، فهو أن انعقاد هذا المجلس ـ عادة ـ يستغرق وقتا، بحكم توزع أعضائه فى المهاجر الفلسطينية المتعددة. انما فى هذه الحالة يضاف أيضا انعقاده لهذا الغرض بالذات إعدادا سياسي دقيق وكثيف من الطبيعى أن يستغرق وقتا قدره أحد المسئولين الفلسطينيين بما وصل الى شهر كامل. ويقع ضمن هذا الإعداد، ان تحصل قيادة المنظمة على موافقة مؤسساتها على الاتفاق المعروض، لإخراج مسألة هذا الاتفاق من طريق المجلس الوطنى حتى لا تكون دورة المجلس «خاصة (....) من أجل هذا الغرض» حسب نص الميثاق، والمؤسسات الفلسطينية التى يفترض ان تقر الاتفاق هى اللجنة التنفيذية للمنظمة ومجلسها المركزى، انما يحتاج عقد هاتين المؤسستين للنظر في الاتفاق بغرض اقراره، تداوله فى داخل الفصائل الفلسطينية المشاركة فى المنظمة، على نحو ما فعلت «فتح» فى الاجتماع الاخير للجنتها المركزية.

على أن يعقد المجلس الوطنى لهذا الغرض، وجها آخر، فهذه الدورة المرتقبة، عندما تنعقد، قد تصبح المرة الأولى التى ينعقد فيها المجلس بتشكيله الكامل.

فقد درجت المنظمة، ومنذ سنوات، على إبقاء عدد غير قليل من «المقاعد الشاغرة» لممثلين للسكان الذين يعيشون تحت الاحتلال، وبالطبع لم تكن أسماء هؤلاء معلنة لأسباب مفهومة، كما درجت المنظمة على ألا تحسب تعدادهم ضمن النصاب المطلوب لصحة انعقاد المجلس.

فإذا تحقق انعقاد المجلس الوطنى بتشكيله الكامل على هذا النحو، فإن هذا يوفر أيضا لقيادة المنظمة فرصة للحد من وزن المعارضة للاتفاق، لكن الفرصة الكبرى، هى ان المجلس الوطنى عندئذ سيصبح ولأول مرة ممثلا للداخل والخارج معا.

وفى هذا سند كبير لوصف المنظمة بأنها «الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى» لأنه سيكون خطوة الأساس فى تصفية التمييز أو التمايز بين «الداخل» و«الخارج» فى الصف الفلسطينى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية